INF

INFCIRC/440
28 April 1994
GENERAL Distr.
ARABIC
Original: ENGLISH

الوكالة الدولية للطاقة الذرية

نشـرة اعـلاميـة

مراسلة مؤرخة في ٤ نيسان/أبريل ١٩٩٤
وردت من البعثة الدائمة لجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية
الى الوكالة الدولية للطاقة الذرية

بناء على طلب البعثة الدائمة لجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية، يعمم على جميع الدول الأعضاء في الوكالة النص الملحق للبيان الذي ألقاه المتحدث باسم وزارة الشؤون الخارجية بجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية، والمؤرخ في ٤ نيسان/أبريل ١٩٩٤.

الملحق

بيان للمتحدث باسم وزارة الشؤون الخارجية
بجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية
(بيونج يانج، ٤ نيسان/أبريل ١٩٩٤)

دعا مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية لقبول تفتيش اضافي غير منطقي تقوم به الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وذلك ضمن "بيان لرئيس المجلس" صدر يوم ٣١ آذار/مارس يفرض على جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية مطلبا لا يمكن تبريره.

ان "قضيتنا النووية" ليست بطبيعتها موضوعا للمناقشة في مجلس الأمن. لقد خضعت منشآتنا النووية بالفعل للتفتيش، وهو ما كان كافيا لاستمرار الضمانات، وفقا لما اتفق عليه مع الولايات المتحدة والوكالة. وليس هناك مجال للشك في هذا الصدد.

أما الآراء المتضاربة التي ظهرت أثناء عملية التفتيش -ان كان هناك وجود لمثل هذه الآراء- فكان ينبغي أن تحل في جميع الظروف بين الوكالة، وهي المسؤولة بالفعل عن عملية التفتيش، وبين البلد الذي كان هدفا للتفتيش.

ومع هذا، فقد قام مجلس الأمن على وجه الاستعجال بادراج موضوع التفتيش في جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية ضمن جدول الأعمال، وتمت مناقشة الموضوع واعتمد "بيان رئيس المجلس". لماذا؟ السبب واضح.

فالولايات المتحدة، بدافع من سياستها العدائية لخنق جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية، بحاجة الى محفل للنقاش السياسي، أي مجلس الأمن، وكان عليها أن تجد ذريعة للضغط مثل "بيان رئيس المجلس".

ومما يتناقض مع أغراض ومبادىء ميثاق الأمم المتحدة بشكل واضح أن يقوم مجلس الأمن الذي تتمثل مهمته في ضمان السلم والأمن العالميين، بمناقشة قضيتنا بناء على "استنتاج" غير معقول ومتحيز توصل اليه مجلس محافظي الوكالة بأن "نطاق عدم الامتثال لاتفاق الضمانات قد اتسع."

وحقيقة الأمر أن الولايات المتحدة وبعض القوى الغربية التي تعتبر نظامنا الاشتراكي شوكة في جسدها يمكنها بسهولة تسخير المنظمات الدولية لخدمتها اذا اقتضى الأمر، لكي تلحق الضرر بالبلدان الصغيرة مثل بلدنا. ولا يستطيع أحد أن ينكر ذلك.

واذا كان مجلس الأمن يريد حقا أن يؤدي مهمته، فينبغي له أن يتصدى للولايات المتحدة التي تشكل تهديدا خطيرا للسلم والأمن في شبه الجزيرة الكورية عن طريق الأسلحة النووية الضخمة، والتي تضع العراقيل أمام حل القضية النووية، وأن يتصدى كذلك لسلطات كوريا الجنوبية التي تسير في ركابها.

ويجب ألا يغيب عن الأنظار أن مجلس الأمن يتصدى دون مبرر لجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية بسبب أنشطتها النووية السلمية، بينما يغمض عينيه عن بلدان عقدت العزم على الدخول في مقامرة نووية خطرة تحت رعاية الولايات المتحدة.

وهذا يوضح أن مجلس الأمن أصبح أداة في يد الولايات المتحدة لتنفيذ سياستها العدائية التي تهدف الى خنق جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية، وأنه يكيل بمكيالين مختلفين.

وفي هذه المرة تعاطف مجلس الأمن مع السياسة العدائية للولايات المتحدة ضد جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية بادراج مسألة الامتثال لاتفاق الضمانات ضمن "بيان رئيس المجلس"، متجاهلا عن عمد جوهر "قضيتنا النووية".

لقد أصبح سريان اتفاق الضمانات مجمدا بالفعل منذ اللحظة التي علقت فيها جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية بصفة مؤقتة تنفيذ انسحابها من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاجراء محادثات بين جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية والولايات المتحدة.

وبدافع من الرغبة في اثبات وضوح أنشطتنا النووية، وافقنا حتى الآن على اجراء التفتيش فقط لاستمرار الضمانات كخطوة طوعية لاثبات حسن النية. وكان هذا التفتيش يتناسب مع وضعنا الخاص.

ونظرا لأن الولايات المتحدة والوكالة لا يمكنهما انكار هذه الحقيقة، فقد وافقنا على التفتيش الذي اقترحته جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية، والذي اقتصر على تفتيش واحد لغرض استمرار الضمانات. وليس اجراء تفتيش روتيني محدد الغرض عملا باتفاق الضمانات.

ولذلك فان الدعوة الى ،لامتثال لاتفاق الضمانات وعمليات التفتيش الاضافية ليس لها معنى على الاطلاق بالنسبة لجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية الآن لأنها في وضع خاص باعتراف الجميع.

اننا لا نقول كلاما أجوف. فقد تمسكنا دائما بسياسة ثابتة وهي سياسة الاستقلال واتباع مسارات صحيحة في العلاقات الخارجية، ولم نغير أبدا موقفنا الذي أوضحناه من قبل.

وينبغي لمجلس الأمن أولا أن يتخذ خطوة لتصحيح العمل غير المنطقي الذي قامت به أمانة الوكالة الدولية للطاقة الذرية بتوسيع نطاق انحيازها ضدنا، وتملق البلدان الكبيرة، قبل المطالبة باجراء تفتيش اضافي علينا.

ويجب على أمانة الوكالة أن تقدم اعتذارا وفق الأصول عن تصرفاتها بمواصلة توسيع نطاق انحيازها، والانضمام صراحة الى جانب الولايات المتحدة في مؤامراتها ضد جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية.

اننا بالتأكيد سوف نطالب أمانة الوكالة بأن تعترف بمسؤولياتها عن توسيع نطاق تحيزها ضدنا خطوة بخطوة، بدلا من تقديم اعتذار.

لقد أصبحت الولايات المتحدة الآن أكثر سفورا في تحركاتها لشن حملة من الضغط الدولي على جمهوريتنا عن طريق تحريك مجلس محافظي الوكالة ومجلس الأمن. وقد ذهبت الى أبعد مدى بتهيئة جو صاخب من الضغط العسكري، والتهديد باستئناف التدريبات العسكرية المشتركة المسماة "روح الفريق"، كما أنها "لا تتردد في شن حرب كورية ثانية". وتؤكد الحقائق بوضوح أن الولايات المتحدة لا تنوي حل القضية النووية ولكنها تسعى أساسا لتنفيذ سياستها العدائية لخنق جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية عن طريق تعمد زيادة توتر الموقف في شبه الجزيرة الكورية.

وتحاول سلطات كوريا الجنوبية، وهي تسير في ركابها، استئناف تدريبات الحرب النووية بالتعاون مع الدولة النووية ضدنا بأي ثمن، في الوقت الذي تعمل فيه باستمرار على جلب الأسلحة النووية الى أراضيها، ومواصلة تطورها النووي. وهذا يشير في الواقع الى أن سلطات كوريا الجنوبية لا تأبه "بالاعلان المشترك لجعل شبه الجزيرة الكورية منطقة لا نووية"، بل أنها تسلك الطريق الاجرامي لالغاء هذا الاعلان.

ومنذ أن اختارت الولايات المتحدة طريقا ذا اتجاه واحد للضغط علينا، ونقض جميع تعهداتها معنا، فاننا لا نملك الا أن نعيد أنشطتنا النووية السلمية الى وضعها الطبيعي بعد تجميدها من جانب واحد من أجل المحادثات بين جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية والولايات المتحدة الأمريكية.

وتعتزم الولايات المتحدة وسلطات كوريا الجنوبية تصعيد حملة الضغط علينا متخذة من "بيان رئيس مجلس الأمن" نقطة بداية، ولكن هذا لا يجدي معنا على الاطلاق.

وكلما واصلت الولايات المتحدة وأتباعها محاولاتها اليائسة لخنق النظام الاشتراكي الذي نسير عليه، ازدادت صلابة الوحدة المتلاحمة التي تجمع بين حزبنا وشعبنا وجيشنا الشعبي.

ومن واقع ارادتنا التي لا تهتز وسياستنا الثابتة، سوف نرد على القوة بالقوة، وعلى الحوار بالحوار. ومن المؤكد أن سياسة الولايات المتحدة العدائية لخنق جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية سوف تنتهي بالفشل. ان موقفنا الثابت هو أن نسعى لايجاد حل سلمي للقضية النووية.